

محفظة الصندوق

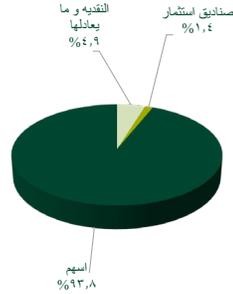
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢٤	٣.١%
٢٠٢٤	٣٢.٩%
٢٠٢٣	٦٩.٢%
٢٠٢٢	٢٥.٠%
منذ 5 سنوات	١٧٧.٩%
منذ التأسيس	٣٢٦.٠٩%

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الرابع ٢٠٢٤

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزنة وسندات الخزنة وسندات الشركات وسندات التوريق ووفقا للتبويب والسماح بها في شرة الاكتتاب.

الشراء/الاسترداد

- يقدم الصندوق شراء يومي و سيلة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوتيرة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	نوفمبر ١٩٩٥
سعر الوتيرة ج.م.	٣٠٢.٥٨ ج.م.
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٢٢.٢٥ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGBNAQ
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٣

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك القاهرة	١٦٩٩٠
تليفون	+٢٠٢٤٠٣٧٣٠٣
فاكس	+٢٠٢٤٠٥٥٣٧٦
العنوان الإلكتروني	http://www.banqueducaire.com

تحليل السوق

السوق الأمريكي

ارتفع السوق الأمريكي بـ ٢٣.٣% خلال ٢٠٢٤ محققا ارتفاع للعام الثاني على التوالي ومحققا عند إجمالي مقدر بـ ٦٤.٤% من فاع السوق الذي تحقق في أكتوبر ٢٠٢٢. ورغم الارتفاع إلا أن السوق بدأ في التراجع خلال نهاية ٢٠٢٤ فبعد أن وصل مؤشر S&P500 إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦,٠٩٠ نقطة انخفض السوق بـ ٣.٤% ليعلق العام عند ٥,٨٨٢ نقطة. لتعد أن ارتفاع السوق يعود إلى صلابه أداء الاقتصاد الأمريكي الذي استطاع أن ينمو رغم قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بـ ٥.٢٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى يوليو ٢٠٢٣. للحد من التضخم. هذا ونجحت سياسة البنك الفيدرالي حيث انخفض معدل التضخم من ٩.١% في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٣.٠% في المتوسط خلال ٢٠٢٤ ورغم ذلك لم يدخل الاقتصاد في مرحلة ركود. وقد أدى الانخفاض في التضخم البنك الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة بـ ١.٠٠% ليبدأ سياسة توسعية من أجل تحفيز الاقتصاد على مواصلة النمو مع ملاحظة نسب التضخم. وبناء عليه النظرة المستقبلية لـ ٢٠٢٥ عيب انتخاب الرئيس ترامب تظل غير واضحة حيث ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى في ظل مخاوف المستثمرين من تفاقم الحرب التجارية بين أمريكا والصين بالإضافة إلى التوتر السياسي العالمي في روسيا والشرق الأوسط من الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية الجديدة أعلنت إشارات مضارعة عن التضخم. فمن جانب تنوي الإدارة في فرض جمارك جديدة مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع بالإضافة إلى تطبيق سياسة غير مرحة بالمهاجرين مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة العمالة وقد يزيد من نسب التضخم. ولكن على الجانب الآخر تنوي الإدارة زيادة إنتاج الولايات المتحدة من المنتجات التبرولية من أجل خفض أسعار الطاقة ودفع الاقتصاد للنمو من خلال زيادة الإنتاجية وهما عاملان قد يخففان نسب التضخم. وبناء عليه يتوقع المستثمرون إبقاء بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة عند المستويات الحالية خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ في ظل عدم وضوح الرؤية بخصوص تأثير سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة على الاقتصاد الأمريكي وبناء على نتائج هذه السياسات قد يخفض البنك الفيدرالي الفائدة بـ ١,٠٠٠% إضافية خلال ما تبقى من ٢٠٢٥ أو يقوم بتثبيت أسعار الفائدة إذا ما ظل مستوى التضخم عند ٣% و هو أعلى من الهدف المعلم من قبل البنك الفيدرالي بالسمي لهبوط مستوى التضخم إلى ٢%.

الأسواق الناشئة

ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ ٥.١% بالدولار الأمريكي خلال ٢٠٢٤. وكالت الأسواق الناشئة بآداء العام بصورة أقوى حيث ارتفع المؤشر بـ ١٦.٠% خلال العشر شهور الأولى من العام إلا أن مع اقتراب الانتخابات الأمريكية ونجاح الرئيس ترامب تخوف المستثمرين من تفاقم الحرب التجارية بين أمريكا والصين وحدثت موجة من البيع أدت إلى انخفاض مؤشر الأسواق الناشئة بـ ٩.٥% خلال الشهرين الأخيرين من العام لتنتهي العام مرتفعة بـ ٥.١% فقط. لتعد أن أداء الأسواق الناشئة في ٢٠٢٥ سيعتمد على حدة الحرب التجارية بين أمريكا والصين وأن سيحدث صدام قوي بين الطرفين لم يستثنى الأمر تفاوض للوصول إلى صيغة مقبولة. والعامل الأخر الذي سيؤثر على أداء الأسواق الناشئة سيكون استحداثات الحكومة الأمريكية لضخ حزم تحفيزية من أجل زيادة نمو الاقتصاد في ظل ضعف الاستهلاك المحلي. من الجدير بالذكر أن مؤشر MSCI EM يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ١١.٨ مرة و هو ما يعد أقل بـ ٢١.٤% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٥.٢ مرة وبناء عليه لا نتوقع انخفاض كبير في الأسواق الناشئة خلال ٢٠٢٥، ولكن لكي يحقق السوق نسب ارتفاع متواصلة يجب حل مشاكل الحرب التجارية بين أمريكا والصين حتى يتوقف الدولار الأمريكي عن الارتفاع مقابل العملات الأخرى ويستطيع البنك الفيدرالي معارضة سياسته التوسعية.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري بـ ٢.٩ مرة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ وحتى مارس ٢٠٢٤ مدفوعا بضعف قيمة الجنيه المصري وقيام المستثمرين المحليين بالبحث عن بدائل للحفاظ على قيمة مدخراتهم. وأصل السوق ارتفاعه بـ ١٧.٥% منذ نهاية مارس إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢٤ مدفوعا بقيام المستثمرين بنقل استثماراتهم للشركات التي تضررت من انخفاض قيمة الجنيه، ولكن أسعارها أصبحت جذابة عيب استقرار أسعار الصرف خاصة في قطاعي الصحة والأغذية والمشروبات. بالإضافة إلى ذلك تم دعم السوق من خلال موجة من الاستحواذات على بعض الشركات ذات الملائمة المالية القوية والتي أصبحت تتناول على تقييمات منخفضة في ظل ضعف قيمة الجنيه. انخفض السوق المصري في الربع الأخير من ٢٠٢٤ بـ ٥.٨% مما شابه مع الانخفاض العام في الأسواق الناشئة في ظل مخاوف المستثمرين من تفاقم الحرب التجارية بين أمريكا والصين وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول الناشئة. من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ ٥.٥% خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٤ في حين ارتفع السوق بـ ١٩.٥% فقط وهو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ٦.٥ مرة وهو أقل بـ ٣٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ٩.٣ مرة التاريخي. وبناء عليه نتوقع أن السوق يفتق الحفاظ التوي لمواصلة الارتفاع في ظل تواجد معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجد المستثمرين الأجانب إلى ٧% من التداول مقارنة بـ ١٥% قبل بداية أزمة العملة في ٢٠٢٢. تعدد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا نستبعد ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوجهة للسوق. وختاما نتعد أن التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستفتح من فرص الاستحواذ كحافز رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحواذات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبى على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات ملائمة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عن ضعف في عمق وتنوع السوق.